وصغير وكبير واصغر واوسط واكبر ولا بد في تحقق الاشتقاق من تغيير بين
اللفظين تحقيقا كما في ضرب من الضرب وقسمه في المنهاج خمسة عشر قسما
او تقديرا كما في طلب من الطلب فيقدر ان فتحة اللام في الفعل غيرها في المصدر كما
قدر سيبويه ان ضمة النون في جنب جمعا غيرها فيه مفردا ولو قال بغير تشديد
الياء كان انسب وقد يطرد المشتق كاسم الفاعل نحو ضارب لكل واحد وقع منه الضرب
وقد يختص ببعض الاشيا كالقارورة من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو
مقر للمائع كالكوز ومن لم يقم به وصف لم يجز ان يشتق له منه اي من لفظه اسم خلافا
للمعتزلة في تجويزهم ذلك حيث نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية كالعلم والقدرة
ووافقوا على انه عالم قادر مثلا لكن قالوا بذاته لا بصفات زائدة عليها متكلم لكن بمعنى
انه خالق الكلام في جسم كالشجرة التي سمع منها موسى عليه الصلاة والسلام بنا على ان
الكلام ليس عندهم الا الحروف والاصوات الممتنع اتصافه تعالى بها ففي الحقيقة لم
يخالفوا فيما هنا لان صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له تعالى ونفيه الصفات الذاتية
التي لا يسعهم نفيها لموافقتهم على تنزيهه تعالى عن اضدادها وانما ينفون
زيادتها على الذات ويزعمون انها نفس الذات مرتبين نموالها على الذات لكونه
عالما قادرا فروا بذلك من تعدد القدما على ان تعدد القدما انما هو محذور في ذوات
لا في ذوات وصفات ومن بنائهم على التجويز اتفاقهم على ان ابراهيم عليه الصلاة
والسلام ذابح ابنه اسماعيل حيث امر عندهم الة الذبح على محله منه لامر الله
تعالى اياه بذبحه لقوله تعالى حكاية يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك الى اخره
واختلافهم هل اسماعيل عليه الصلاة والسلام مذبوح فقيل نعم والتأم ما قطع
منه وقيل لا اذ لم يقطع منه شي فالقائل بهذا اطلق الذابح على من لم يقم به الذبح
لكن بمعنى انه امر الة على محله فما خالف في الحقيقة وما هنا انسب بالمقصود مما

3

في شرح المختصر على وجه البنا من انهم اتفقوا على ان اسمعيل غير مذبوح اي
غير مزهق الروح واختلفوا هل ابراهيم ذابح ام قاطع فمودلهما واحد وهو ثالم
بمر الخليل الة الذبح على محله من ابنه لنسخه قبل التمكن منه لقوله تعالى وفديناه بذبح
عظيم والجمهور على انه اسمعيل كما ذكره لا اسحق فان قام به اي بالشي ما اي وصف له اسم وجب
الاشتقاق لغة من ذلك الاسم لمن قام به الوصف كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به
معناه او قام بالشي ما ليس له اسم كانواع الروائح فانها لم توضع لها اسما استغنا
عنها بالتقييد كرائحة كذا وكذلك انواع الالام لم يجب اي الاشتقاق لاستحالته وعدل
عن نفي الجواز المراد الى نفي الوجوب الصادق به رعاية للمقابلة والجمهور من العلما
مغني
على اشتراط بقا المشتق منه في المحل في كون المشتق المطلق عليه حقيقة
ان امكن بقا ذلك المعنى كالقيام والا فاخر جزء اي وان لم يمكن بقاوه كالتكلم لانه باصوات
تنقضي شيا فشيا فالمشترط بقا اخر جزء منه فاذا لم يبق المعنى او جزوه الاخير في المحل يكون
المشتق المطلق عليه مجازا كالمطلق قبل وجود المعنى نحو انك ميت وقيل لا يشترط بقا
ما ذكر فيكون المشتق ما ذكر المطلق بعد انقضا به حقيقة استصحابا للاطلاق وثالثها
اي الاقوال المتقدمة
اي الاقوال الوقف عن الاشتراط وعدمه لتعارض دليليهما وانما عبر بالبقا الذي هو استمرار
الوجود دون
الوجود الكافي في الاشتراط لينا في حكاية مقابله وانما عبر في القسم الثاني اخر
جزء لتمام المعنى به وفي التعبير فيه بالبقا تسمح وما حكاه الامدي من عدم الاشتراط
فيما دون الاول بحث ذكره في المحصول ودفعه بانه لم يقل به احد فلذلك تركه المصنف
م اي القسم الثاني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)